



أبو فن السخرية
لا يقوى
على الاحتجاج

13 ص 3



الحريري يستغيث
بدول العالم
لنجدة لبنان

2 ص 2



الميليشيات تستثمر
وسائل حزب الله في لبنان
لاختراق تظاهرات العراق

3 ص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2019/12/07

10 ربيع الثاني 1441

السنة 42 العدد 11551

Saturday 07/12/2019

42nd Year, Issue 11551

العرب

سيناريو الانتخابات المبكرة في تونس يعود إلى الواجهة

التي تدفع نحو هذا السيناريو "تبقى تقديرية وانطباعية تدخل في إطار التمنيات"، رأى مراقبون أن توقيت إثارة هذا السيناريو ليس بريئا، بل هو محدد بأهداف وغايات ليست بعيدة عن مسارات حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي. وبرزت في هذا السياق، حزمة من الافتراضات المحيطة بتلك المناورات تدفع في مجملها نحو الإشارة إلى أن الغاية من ذلك هو فتح ثغرة للخروج من المأزق الذي دخلته حركة النهضة الإسلامية التي تقلصت رهاناتها على إمكانية تجاوز العقبات التي تحول دون تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الحبيب الجملي الذي اختارته لهذه المهمة التي باتت توصف بالمستحيلة. وتستند تلك الافتراضات على مواقف سابقة لعدد من مسؤولي هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، تضمنت تهديدات واضحة بالعودة إلى صناديق الاقتراع في انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في العام 2020 في صورة عدم توفيقها في تشكيل حكومة جديدة.

الجمعي قاسمي

تونس - أشارت التصريحات التي أطلقتها حسناء بن سليمان، عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، حول تلقي الهيئة إشعارا من رئاسة البرلمان بالاستعداد لتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، جدلا متصاعدا حول مستقبل البرلمان الحالي والحكومة التي يمكن أن تتشكل بسبب الصراع بين الكتل المختلفة. يأتي هذا في وقت أعلن فيه التيار الديمقراطي وحركة الشعب أنهما لن يشاركا في حكومة الحبيب الجملي بسبب عدم جدية العروض التي قدمت لهما، ما يجعل النهضة تتقدم لوحدها لقيادة الحكومة بالرهان على بعض المستقلين ودعم خفي لحزب قلب تونس الذي يرأسه الرجل المثير للجدل نبيل القروي.

وقالت حسناء بن سليمان في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الألمانية، إن "مجلس النواب (البرلمان) أعلننا بأن نكون على استعداد لإمكانية اللجوء إلى انتخابات برلمانية مبكرة، وأن الفرضية قائمة بأن تكون هناك انتخابات بعد أربعة أشهر".

وسارع البرلمان إلى نفي ما ورد على لسان عضو هيئة الانتخابات التونسية، حيث أكد في بيان له أنه "لم يرأس، ولم يطلب من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الاستعداد لانتخابات مبكرة، ولم يشعرها بأي شيء يفيد ذلك"، بينما شدد الناطق باسمه، حسان الفطحي، على أن رئيس مجلس نواب الشعب (راشد الغنوشي) "لم يشعر هيئة الانتخابات بإمكانية اللجوء إلى انتخابات مبكرة".

واعتبر مصطفى بن أحمد، رئيس الكتلة النيابية لحزب تحيا تونس بالبرلمان التونسي، أن الحديث عن الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة سابق لأوانه، وهو يدخل في سياق ما وصفه بـ"العيب السياسي" الذي استشرى في البلاد. لكنه أقر في اتصال هاتفي مع "العرب" بأن سيناريو الذهاب إلى انتخابات سابقة لأوانها "تردد كثيرا منذ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي أقرت مشهدا مشتقا تحت قبة البرلمان، ساهم في تعقيد عمل البرلمان، وكذلك مهمة تشكيل الحكومة الجديدة التي كلف بها الحبيب الجملي".

وفيما شدد بن أحمد على أن الآراء

عقوبات أميركية على قادة ميليشيات في العراق أعطوا أوامر بقتل المحتجين

قائمة العقوبات تشمل أذرع الحرس الثوري وعلى رأسها قيس الخزعلي



قيس الخزعلي رأس الميليشيات الأول

تدعمها إيران، مكلفة من قبل كبار قادة الميليشيات الأخرى بقمع الاحتجاجات التي تتواصل في العراق. ويرتبط اللامي بإحدى لجان فيلق القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني التي وافقت على استخدام العنف المميت ضد المتظاهرين بغرض الترهيب العام.

وكان اللامي مسؤولاً عن الأمر وعزا القرار الأميركي إدراج خميس الخنجر إلى تقديمه "المساعدة المادية أو الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي للفساد أو تزويده بالبيضاض أو الدعم، بما في ذلك اختلاس أملاك الدولة ومصادرة الأصول الخاصة لتحقيق مكاسب شخصية والفساد المتعلق بالعقود الحكومية أو استخراج الموارد الطبيعية أو الرشوة".

مروغ، مضيفا أن "المعارضة والاحتجاج العام السلمي من العناصر الأساسية في جميع الديمقراطيات. تقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب العراقي في جهوده للقضاء على الفساد، وسوف نحاسب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والفساد في العراق".

وأكدت الخارجية الأميركية أن "واشنطن لن تبقى صامتا على قتل المتظاهرين في العراق". وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قال إن بلاده ستستخدم صلاحياتها الشرعية لفرض "عقوبات على شخصيات فاسدة تسرق ثروات العراقيين، وعلى الذين يقتلون ويصيبون المحتجين المدنيين".

ولوح مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر، بعقوبات قد تفرضها واشنطن قريبا ضد المسؤولين عما وصفه بـ"الغفائغ في العراق"، مستنكرا الاستخدام المروغ والشعب للوقوع ضد المتظاهرين. وقتل المئات منذ أوائل أكتوبر حين اندلعت احتجاجات حاشدة في بغداد وجنوب العراق. ويريد المحتجون الإطاحة بالطبقة السياسية التي يرونها فاسدة وأسيرة للقوى الأجنبية على حساب العراقيين الذين يعانون الفقر وسوء الرعاية الصحية.

وكانت "العرب" قد كشفت في نوفمبر الماضي، استنادا إلى مصادر خاصة في بغداد، أن واشنطن تدرس معاقبة شخصيات عراقية من الخط السياسي الأول بتهمة الفساد وانتهاك حقوق الإنسان.

وتتضمن القائمة ثلاث شخصيات عراقية بارزة، على ارتباط وثيق بالحرس الثوري الإيراني وميليشيات الحشد الشعبي.

وتأتي هذه الخطوة لتأكيد أن الولايات المتحدة غيرت من استراتيجيتها في العراق، وأنها ستقطع مع السلبية والانتظار اللذين لازما الموقف الأميركي منذ 2011، تاريخ الانسحاب من العراق، ما سمح لإيران بالسيطرة والتوسع وفرض الأمر الواقع.

وقيس الخزعلي هو الأمين العام لميليشيات عصائب أهل الحق المدعومة من إيران. وخلال احتجاجات أواخر عام 2019 في العديد من مدن العراق، فتحت ميليشيات عصائب أهل الحق النار على المتظاهرين وقتلتهم.

لندن - أكدت وزارة الخزانة الأميركية أمس ما أوردته "العرب" عن فرض عقوبات على قادة ميليشيات عراقية موالي لإيران بسبب استعمال العنف في مواجهة الاحتجاجات والاضلوع في قضايا فساد. كما قال مسؤول كبير بالخارجية الأميركية إن بلاده تجهز عقوبات جديدة في ما يتصل بالاحتجاجات في العراق.

وكانت "العرب" قد أوردت في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي القائمة وتشمل شخصيات عراقية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني متهمه بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان. وفرضت الولايات المتحدة، الجمعة، عقوبات على ثلاثة من قادة الميليشيات في العراق بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد ورابع متهم بالفساد الحكومي، وفقا لموقع وزارة الخزانة على الإنترنت. بعد أن انتقدت واشنطن قتل أشخاص يتظاهرون ضد حكومة بغداد.

يأتي هذا في سياق مساعي الولايات المتحدة للتضييق على إيران وحلفائها في العراق الذين يسيطرون على القرار السياسي والمؤسسة الأمنية والعسكرية والبرلمان.

وتستهدف العقوبات قيس الخزعلي زعيم جماعة عصائب أهل الحق المدعومة من إيران وشقيقه ليث الخزعلي أحد زعماء الجماعة أيضا.

كما شملت العقوبات حسين فالح اللامي مسؤول الأمن في قوات الحشد الشعبي التي تضم فصائل مسلحة وتهيمن عليها أيضا جماعات تدعمها إيران، منها عصائب أهل الحق.

وطالبت العقوبات خميس الخنجر رجل الأعمال المثير للجدل، والذي يقيم علاقات مع قطر وتركيا.

وقال وزير الخزانة ستيفن منوشين إن "محاولات إيران قمع المطالب المشروعة للشعب العراقي بإصلاح حكومته من خلال قتل المتظاهرين المسالمين أمر

خمس الخنجر
استخدم ثروته
وشبكات الفساد
للوصول إلى الحكومة

حسين اللامي
مكلف من الحشد
الشعبي بقمع
الاحتجاجات



مصطفى بن أحمد
الحديث عن انتخابات
تشريعية مبكرة
«عيب سياسي»

وتفسير وقائع المشهد السياسي الراهن، إلى أن مشاورات رئيس الحكومة المكلف عادت إلى المربع الأول، بعد أن اصطدمت بمواقف حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب الراضة للمشاركة في تشكيل حكومي.

وقال حزبا التيار الديمقراطي وحركة الشعب الجمعة، وهما حزبان رئيسيان في تونس، إنهما لن يشاركا في حكومة رئيس الوزراء المكلف الحبيب الجملي، في خطوة قد تقود إلى ائتلاف خلط هش وقد تلقى بالبلاد في آتون أزمة سياسية.

ورفض حزب التيار الديمقراطي المشاركة بسبب رفض منحه وزارات كان قد طالب بها كتبريد لدخول الحكومة وهي وزارات الداخلية والعدل والإصلاح الإداري. وقال محمد عيو الأمين العام للتيار الديمقراطي إن حزبه لن يشارك في حكومة الجملي ولن يصوت لها في البرلمان.

نذر مواجهة بين «الشرعية» والانتقالي الجنوبي حول بنود اتفاق الرياض

الجنوبيون يرفضون دخول ألوية الحماية الرئاسية التي يسيطر عليها الإخوان إلى عدن

تامين المقار التابعة للرئاسة وقيادات الآلية ستكون موضع خلاف كبير بين الانتقالي والحكومة في ظل مؤشرات إفضاله، في ظل معلومات عن استمرار الطرفين في التحشيد في محافظة أبين (شرق العاصمة المؤقتة عدن) في أعقاب المواجهات التي شهدتها مدينة أحور. وأكدت مصادر مطلعة لـ"العرب" إبلاغ قيادة التحالف العربي في عدن الأطراف الموقعة على اتفاق الرياض برفض أي تحركات عسكرية على الأرض ومطالبة القوات التابعة للجيش المدعومة من حزب الإصلاح التي تقدمت باتجاه شقرة وأحور بالعودة إلى مواقعها السابقة في مارب.

باتفاق الرياض، بتنفيذ كافة بنوده وفق الآلية المحددة". ونفى بادي وجود أي عملية تحشيد عسكري نحو عدن، مشددا على أن القوات التي تحركت باتجاه عدن هي سرية تابعة للواء الأول حماية رئاسية الذي نص الاتفاق على عودته بالكامل". واعتبرت مصادر سياسية يمنية أن الخلافات المبكرة التي طفت على السطح في ما يتعلق بتفسير بنود اتفاق الرياض، تشير إلى أن تنفيذ استحقاقات الاتفاق وخصوصا الشق الأمني والعسكري منها سيكون بالغ الصعوبة والتعقيد. وأشارت المصادر إلى أن طبيعة قوات الحماية الرئاسية التي ستتولى

جانب التحالف العربي والمجتمع الدولي في محاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كانت مصادره".

وفي المقابل اتهمت الحكومة اليمنية، الجمعة، المجلس الانتقالي الجنوبي بالتصعيد وعرقلة اتفاق الرياض، وأكد الناطق الرسمي للحكومة راجح بادي، على "التزام الحكومة الثابت والصارم القتال في الشمال".

وأعرب عن جدية والتزام المجلس الانتقالي وقوات المقاومة والجيش الجنوبي، بالسلم الأهلي احتراماً للالتزاماتهم ولجهود الأشقاء، لكنه نبه إلى جاهزية "ردع كل متطاول ومستتهتر مع التأكيد على أهمية المضي قدما إلى

العربية السعودية لتجاوز المشكلة الراهنة وتوحيد الجهود باتجاه المعركة الأساسية ضد ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران".

وحذر المجلس الانتقالي من "محاولات جماعة الإخوان المتطرفة إفشال الاتفاق، خدمة لجماعة الحوثي، كما خدمتها لسنوات بتجميدها لجبهات القتال في الشمال".

وقال هيثم إن "المجلس الانتقالي مع السلام ويدعم ويبارك جهود الأشقاء في التحالف العربي بقيادة المملكة

ووجد المجلس الانتقالي الجنوبي على لسان ناطقه الرسمي نزار هيثم التزامه بمضمون اتفاق الرياض، وعبر المجلس عن رفضه لما وصفه بـ"محاولات الحكومة اليمنية الخروج عن نص الاتفاق ومن ذلك عملية التحشيد المستمرة باتجاه الجنوب".

وأكد البيان على تمسك المجلس "بحقه في الدفاع عن أرضه، وعلى قدرته في التصدي وردع أي قوة تحاول تجاوز خطوط التماس الحالية، ويدعوها للانسحاب فوراً".

وقال هيثم إن "المجلس الانتقالي مع السلام ويدعم ويبارك جهود الأشقاء في التحالف العربي بقيادة المملكة



العميد محمد جواس
العيب بجوه اتفاق
الرياض عمل ممنهج
لتعطيل تنفيذه